

العدم على الوجود وان ثبت قلت هو نفي الوجود للوجود فالعنى
واحد والبقا هو نفي طوق العدم للوجود وان ثبت قلت هو نفي
الاخر والوجود في الخلق في الذات في الماهية في الذات والصفات
والافعال والقيام بالخص في افتقار الذات العكسية الى المحاي
ذات اخرى يقوم بها قيام الصفة بالموصوف ونعم تعالى الى خصوص
اي فاعل والوجود في عدم الاشياء في الذات العملية والصفات
والافعال وان ثبت قلت هي نفي الكمية المتصلة والمنفصلة
ونفي الترتيب في الافعال عموما والمعنى واحد وبالتم الترتيب
ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني بل انهم
بصفات المعاني الصفات التي هي موجودة في نفسها سواء كانت
حادثة كيباض الرحم مثلا وسواءه او قديمة ككلمة تعالى وقد
فكل صفة موجودة في نفسها فانها تسمى في الاصطلاح صفة معني
وان كانت الصفة غير موجودة فان كانت واجبة للذات مادام
الذات غير معطلة بملة سميت صفة نفسية او حال نفسية ومثالها
التحيز للبحر ومكونه قابلا للاعراض مثلا وان كانت الصفة
غير موجودة في نفسها الا انها معطلة بغيرها فانها يجب للذات
مادامت بالذات سميت صفة معنوية وحالا معنوية ومثالها
كون الذات عالمة وقادرة مثلا وهي **القدرة والارادة للثقلات**
جميع الممكنات يعني ان القدرة والارادة متعلمتا واه
وهو الممكنات دون الواجبات والمتممات الا ان جهة
تعليمها بالممكنات في مختلفها القدرة صفة توشح في ايجاد المعاني
والارادة صفة توشح في اقتصاص احد طرفي المعاني من وجود
وعدم وطول وقصر ونحوهما بالواقع فلا بد لا عن مقابل
فصار

فصار تاثير القدرة في عشاير الارادة اذ لا يوجد مولا نوعا وكل
من الممكنات او يعدم بقدرته الا ما اراد الله تعالى وجوده في
اعدامه وتاثير الارادة عند اهل الحق على وفق العلم فكل ما علم الله
تعالى انه يكون من الممكنات او لا يكون فذلك مراده عز وجل
والمعتزلة فيهم الله تعالى جعلوا تعلق الارادة تابعا للاصر
فلا يريد عندهم مولا ناعز وجل الا ما امر به من الايمان والطاعة
سواء وقع ذلك ام لا فعندنا ايمان ابي جهل ما هو ربه
غير مراد له تعالى لان عز وجل على عدم وقوعه من غير ابي
جهل من غير فعله وهو واقع بارادة تعالى وقدرته وعند المعتزلة
فجميع ابيهم بايمانهم هو المراد من تعالى لا كقره فلهزمهم ان وقع
نقص في ملك مولا ناعز وجل اذ وقع فيه على قولهم ما لا يريد
تعالى عز من له ملك السموات والارض وما بينهما فعلى الله
عز وجل علوا كبيرا وبالجملة فالمتعلقات عند اهل الحق ثلثة
مرتبة تعلق القدرة وتعلق الارادة وتعلق العلم بالممكنات
فالأول مرتبة على الثاني والثالث وانما لم تعلق القدرة والارادة
مرتبة على الواجب والمستحيل لان القدرة والارادة لما كانتا صفتين
ومن كلام الاشراف يكون موجودا بحد ذاته لزم ان لا يقبل
العدم اصلا كالواجب لا يقبل ان يكون ايضا شرطا والارادة
تحصيل احاصل وما لا يقبل الوجود اصلا كالمتحيل لا يقبل
ان يكون ايضا شرطا والارادة لزم تعلقه كحقيقة يرجوع الى
عليه اجمالا فلا تصور اصلا في عدم تعلق القدرة والارادة
التقديرية بالواجب والمستحيل بل لو تعلقتا لهما لزم حينئذ
سندا لقصور الالزام بلزم على هذا التقدير الفساد ان يجوز

١٢

الثاني مرتبة على الواجب والمستحيل لان القدرة والارادة لما كانتا صفتين ومن كلام الاشراف يكون موجودا بحد ذاته لزم ان لا يقبل

علمها قايمة